حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

09 ربيع الاول **1441**هـ الموافق **06** نوفمبر **2019**

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الانسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

6 جهات تكافح «العنف والإهمال الأسري» بالجبيل

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 09 جمادى الاول 1441هـ -06 نوفمبر 2019م

رابط الخبر

تبحث 6 جهات في الجبيل، ممثلة في هيئة حقوق الإنسان، ووزارة التعليم، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى شرطة الجبيل، والنيابة العامة، والطب الشرعي، إيجاد الحلول المبكرة، لأزمات العنف والإهمال الأسري، وذلك خلال حوارين مفتوحين.

سعادة واستقرار

ويطلق مستشفى القوات المسلحة بالجبيل، اليوم، أعمال المؤتمر الأول للحماية من العنف والإهمال الأسري، بالتعاون مع مركز الحماية من العنف والإهمال الأسري، لإيجاد الحلول لكل ما يقف أمام سعادة واستقرار كل أسرة.

تدريب ونقاش

ويضم المؤتمر 20 ساعة تدريبية للممارسين الصحيين، و14 جلسة نقاش يقدمها مجموعة من الأطباء والمختصين كل في مجاله، تتضمن: الحماية من العنف والإهمال الأسري، ودور لجان الحماية، والتنمر في المدارس، ومهارات التعامل مع الطلاب والعنف الأسري، ودور المسؤول في حل المشكلة، إضافة إلى العنف الجنسي عند الأطفال، والعنف ضد كبار السن.

بداية ونهاية

ويتضمن اليوم الثاني من المؤتمر: البداية والنهاية للعنف، وتقييم النزف المهبلي عند الأطفال، ومتلازمة هز الطفل، والحديث حول إهمال الأطفال، واضطراب التعلق التفاعلي، ودور الطب الشرعي، ولجان الحماية في قضايا العنف.

العواد: خطوات سعودية رائدة نحو التنمية المستدامة استقبل رئيس الديوان الوطني لحقوق الإنسان بالكويت

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 09 جمادى الاول 1441هـ -06 نوفمبر 2019م

رابط الخبر

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد في مكتبه أمس الأول، رئيس الديوان الوطني لحقوق الإنسان السفير جاسم مبارك المباركي، والوفد المرافق له.

وبحث الجانبان الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، خصوصًا ما يتعلق بمجالات حقوق الإنسان وآفاق تعزيز التعاون والتشاور بينهما، ونوها في ذات الوقت بالعلاقات الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين.

وأبرز الدكتور العواد جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله-، في دعم حقوق الإنسان، منوهًا بالتطورات التي تشهدها المملكة والخطوات الرائدة نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تجعل من الإنسان محورًا للتنمية وفقًا لرؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحقيق مستقبل أفضل للمملكة.

واطلع الوفد الكويتي خلال الزيارة على تجربة الهيئة في مجالات حقوق الإنسان المختلفة من خلال العروض المرئية عن عمل الهيئة، وعدد من الإدارات، من ضمنها إدارة الشكاوى، وإدارة الاتفاقيات والتقارير، ومركز النشر والإعلام، من جهته استعرض السفير المباركي جهود دولة الكويت في مجالات حماية وتعزيز حقوق الإنسان المختلفة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

حملة سرية لمكافأة الملتزمين بالأنظمة المرورية بـ**500** ريال

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 09 جمادى الاول 1441هـ -06 نوفمبر 2019م
رابط الخبر

في بادرة هي الأولى من نوعها خصوصا لإحدى الجهات التابعة لقطاع وزارة الداخلية، أطلقت الإدارة العامة للمرور حملة 80 التوعوية، بالشراكة مع المركز الوطني لسلامة الطرق، لرفع مستوى السلامة المرورية، وذلك عن طريق تقديم مبالغ مالية بقيمة 500 ريال بالإضافة إلى سحوبات على 10 سيارات من شركة كيا الراعي الرئيسي للحملة للملتزمين بالأنظمة المرورية من خلال متابعة ميدانية سرية تشمل كافة مناطق المملكة.

السلوك المروري

أكد مدير عام المرور اللواء محمد البسامي لـ«الوطن»، أن الحملة هدفها تعديل السلوك المروري للسائقين لكون 85 % من الحوادث كانت بسبب السلوك الرئيسي المخالف لقائد المركبة، موضحا أن المرور سيبدأ بتحفيز مستخدمي الطرق على الانضباطية من خلال المبادرات المجتمعية، حيث إن المبادرة ستغطي جميع مناطق المملكة وستكون مدتها ثلاثة أشهر، مشيرا إلى أنه لا تعارض بين مبدأ التحفيز والعقوبة.

أنسنة المدن

أضاف البسامي «هناك مؤشرات انضباط إيجابية في الميدان، إلا أن أنسنة المدن واستكمال جودة الحياة في المملكة، يستلزم قياس ممارسات الشارع وتعديل كامل سلوك قائدي المركبات على الوجه الأكمل بهدف تحضر المدن في المملكة بشكل كامل.«

متابعة سرية

تأتي فكرة الحملة الخارجة عن المألوف عن طريق متابعة سرية للسائقين، في تجربة اجتماعية، أبطالها سائقون ملتزمون بالأنظمة المرورية، وذلك بعد متابعتهم وتوثيق التزامهم ومن ثم استيقافهم من قبل رجل المرور السري، ليقوم مقدم التجربة الاجتماعية المرافق مع رجل المرور السري بمنحهم مكافأة مالية فورية باسم الحملة نظير التزامهم بالأنظمة المرورية.

نصف مليون مشاهدة

ولاقت # حملة_80 منذ انطلاقها تفاعلا كبيرا من أفراد المجتمع حيث وصلت أعداد مشاهدات البرومو التشويقي للحملة أكثر من نصف مليون مشاهدة على تويتر خلال أقل من 24 ساعة، وستستمر الحملة في الانتشار حسب الإعلان حتى تغطي كافة مناطق المملكة.

حماية الأبرياء

بدوره أكد مدير المركز الوطني لسلامة الطرق الدكتور علي الغامدي، بأن الهدف من الغرامات المرورية ليس جباية بل لحماية الأبرياء من فئة قليلة تستهتر بالأرواح، مبينا أن هناك من يقود بتحضر ورقي ويستحق تسليط الضوء عليه ومكافأته، حيث إن الجوائز النقدية ستكون بواقع 500 ريال للملتزم بالأنظمة المرورية إضافة إلى سحوبات على 10 مركبات من الجبر للسيارات ستوزع خلال نهاية الحملة.

حملة 80 التوعوية بالشراكة مع المركز الوطني لسلامة الطرق

85 %من الحوادث بسبب السلوك الرئيسي المخالف لقائد المركبة

سحوبات على 10 مركبات من الجبر للسيارات

أكثر من نصف مليون مشاهدة على تويتر خلال أقل من 24 ساعة

وزير العدل: وضع معيار زمني للفصل في القضايا واجب

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 09 جمادى الاول 1441هـ -06 نوفمبر 2019م
رابط الخبر

أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء وليد الصمعاني، أهمية قضاء الاستئناف كونه ضمانة عدلية وأثره الجوهري في تعزيز منظومة القضاء المتخصص وتجويد الأحكام.وأعلن خلال اللقاء التعريفي الأول لقضاة الاستئناف بمنطقة الرياض، والذي جاء تحت شعار «قضاء الاستئناف - المفهوم والواقع - المرحلة الانتقالية»، عن توجيهه بتفعيل غرفة العمليات لمحاكم الاستئناف بمركز العمليات العدلي لمتابعة مؤشرات الأداء وإعداد تقارير الإنجاز في محاكم الاستئناف.

ونوه، بدعم القيادة ممثلة في خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، المستمر والمتواصل للقضاء، الذي يشهد في هذا العهد الزاهر تقدما وتطورا في جميع الخدمات المقدمة للمستفيد العدلي، والذي انعكس مؤخرا على نتائج تقرير التنافسية الدولية، ومؤشرات البنك الدولي.

طمأنينة المتقاضين

شدد الصمعاني، على ضرورة تسبيب الحكم كونه أحد أركانه، ويفضي إلى طمأنينة المتقاضين، وقناعة الأطراف ويحمي الحكم من الطعن ويؤكد سلامته وجودة بنائه. وأكد على ضرورة تحديد معيار زمني للفصل في القضايا وأن ذلك واجب وليس خيارا، موضحا أن تأخير القضايا لا يعني بالضرورة التجويد، وأن الهدف هو العدالة الناجزة، مشيرا إلى العمل في المجلس الأعلى للقضاء على إنشاء وحدة دعم القرار ضمن برنامج دعم محاكم الاستئناف، والتي تعنى بمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة وإعداد الدراسات اللازمة.

دور المكاتب الفنية

أشار وزير العدل إلى أهمية دور المكاتب الفنية في المحاكم، في تفريغ القضاة للأحكام، ما ينعكس على تجويدها، وحتى تكون المحاكم نموذجية في جميع الجوانب. وبين أن الوزارة ستقوم بنشر الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف واستكمال العمل على مشاريع المحاكم النموذجية لعموم محاكم الاستئناف. ولفت النظر، إلى أن العمل جار حاليا على نظام إلكتروني بالكامل لمحاكم الاستئناف، يسهم في سرعة الأداء، وتيسير الإجراءات وتوحيدها، ما ينعكس بشكل إيجابي على العمل، مشيرا إلى استقصاء الوزارة خلال جولة لها على محاكم الاستئناف آراء القضاة، والوقوف على العقبات، وأخذ الملاحظات لتطوير العمل وتحقيق أعلى متطلبات الجودة.

الهدف من تحديد معيار زمني العدالة الناجزة

إنشاء وحدة دعم القرار في المجلس الأعلى للقضاء لمتابعة تنفيذ القرارات

الوزارة ستقوم بنشر الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

مجلس التجارة الإلكترونية يدشن سجل التجارة الالكترونية ومنصة توثيق المتاجر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 09 جمادى الاول 1441هـ -06 نوفمبر 2019م
رابط الخبر

عقد مجلس التجارة الإلكترونية اجتماعه السادس برئاسة الدكتور ماجد القصبي وزير التجارة والاستثمار وتم خلال الاجتماع تدشين سجل التجارة الالكترونية ومنصة توثيق المتاجر وفق آليات تتوافق مع نظام التجارة الإلكترونية الصادر مؤخرا ولائحته التنفيذية. ويمكن سجل التجارة الإلكترونية أصحاب المتاجر الالكترونيّة من إبراز السجل التجاري عبر منصاتهم الإلكترونية، حيث أصبح السجل التجاري بشكل رمز تجاري إلكتروني "QR Code".

كما يمكن السجل من استعراض بيانات السجل التجاري بشكل لحظي ومباشر والاطلاع على معلومات المتجر لدى الجهات الحكومية الاولى مثل بيانات السعودة والتوطين ورخصة البلدية وشهادة الزكاة وعضوية الغرفة التجارية والرخص ذات العلاقة.

وقد تم خلال الاجتماع تدشين منصة توثيق المتاجر الالكترونية (معروف) بحلتها الجديدة والتي تمّكن المستثمرين ورواد الأعمال من إصدار السجل التجاري الالكتروني من خلال منصة التوثيق بخطوة واحدة، ومعالجة بلاغات المتسوّق الالكتروني مباشرة كما تمكن المنصة للمتسوق الاطلاع على تقييم المتجر الالكتروني والاطلاع على سياسات الاستبدال والاسترجاع وآراء المستفيدين من المتجر.

وتوفر منصّة التوثيق الجديدة (معروف) للمستهلكين الإبلاغ عن المتاجر الإلكترونية المسجلة عبر منصات التوثيق، بالإضافة إلى تمكين أصحاب المتاجر الإلكترونية من مباشرة بلاغات المستهلكين والعمل على معالجتها. وتأتي هذه الخطوة ضمن مبادرات مجلس التجارة الإلكترونية الهادفة لتنمية وتعزيز منظومة أعمال التجارة الإلكترونية التي تعد أحد الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني الداعمة لتحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال خلق بيئة جاذبة ومحفزة للمستثمرين.

واستعرض مجلس التجارة الإلكترونية خلال الاجتماع ما تم إنجازه حيال القرارات المتخذة في الاجتماعات السابقة كما ناقش المجلس مختلف المعوقات التي تواجه قطاع التجارة الإلكترونية وبناء مؤشرات الآداء التي تقيس مستوى تقدّم التجارة الإلكترونية في المملكة وجرى دراسة حوكمة الرسوم والمقابل المالي لشركات البريد وعرض مستوى التقدم في تنفيذ مبادرات وتوصيات المجلس.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس التجارة الالكترونية الذي صدرت موافقة مجلس الوزراء على تشكيله تم إنشاؤه بعضوية 13 جهة حكومية و3 ممثلين من القطاع الخاص بهدف توحيد الجهود والتركيز على عدد من المجالات منها الخدمات اللوجستية والمدفوعات الرقمية. بالإضافة إلى تسهيل أعمال التجارة الإلكترونية وتعزيز موثوقية تعاملاتها وحفظ حقوق المستهلك ومواكبة تطورات سوق التجارة الإلكترونية العالمي.

ويعمل المجلس على تنفيذ 39 مبادرة متنوعة تساهم في تطوير البنية التحتية للتجارة الإلكترونية ودعم الأنظمة والتشريعات المتعلقة بها وتمكين نظم المدفوعات والخدمات البريدية واللوجستية وتحفيز الإبداع في عدد من المجالات وتقديم حزمة من الخدمات التي تمكّن المنشآت المتوسّطة والصغيرة من الدخول بالمجال.

"الشؤون الاقتصادية والتنمية" يستعرض أبرز التطورات في الإنتاج الصناعي العالمي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 09 جمادى الاول 1441هـ -06 نوفمبر 2019م
رابط الخبر

عقد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية اجتماعاً ،مساء اليوم الثلاثاء، في قصر اليمامة بالرياض.
واستعرض المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات الاقتصادية والتنموية، ومن ضمنها العرض المقدم من وزارة الاقتصاد والتخطيط المتضمن أبرز التطورات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي الذي تم تقديمه بالشراكة مع كبير الاقتصاديين في (بنك كريدت سويس). وتضمن العرض أبرز التطورات في الإنتاج الصناعي العالمي وأثر الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي واقتصاد المملكة العربية السعودية.
وقد اتخذ المجلس حيال تلك الموضوعات التوصيات اللازمة.

حققت نموًا يقدر بـ**5.3** % بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام **2018**.. مركز الرصد الإسكاني:سوق الإسكان يشهد اكتمال **250** ألف وحدة سكنية وأكثر من **248** ألف وحدة سكنية تحت الإنشاء

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 09 جمادى الاول 1441هـ -06 نوفمبر 2019م
رابط الخبر

«الجزيرة» - واس:
كشف وكيل وزارة الإسكان للتخطيط والدراسات علي بن عطية آل جابر أن عدد الوحدات السكنية الجديدة تحت الإنشاء منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي بلغ أكثر من 248 ألف وحدة، فيما بلغ عدد الوحدات الجديدة المكتملة التي تم ضخها إلى السوق نحو250 ألف وحدة سكنية في ذات الفترة.
وبالمقارنة بين بيانات الربع الثالث للعام 2019 مع بيانات مثيلة من العام السابق يتضح نمو يقدر بـ5.3 % في عدد الوحدات السكنية الجديدة تحت الإنشاء، و7.13 % في عدد الوحدات الجديدة الداخلة إلى السوق، وهو ما يمثل محصلة التكامل بين جهود الوزارة ومبادراتها في جميع المجالات لتحفيز العرض وتمكين الطلب، ورؤيتها القائمة على تحقيق التوازن بين العرض من جهة وبين الطلب المتنامي من جهة أخرى، والتقليل المستمر للفجوة بينهما، كما يوضح الأثر

الإيجابي للسياسات التي تبنتها الوزارة التي تصب في صالح زيادة نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن، وتوفير المزيد من الخيارات السكنية أمام الأسر بما يلبي رغباتها واحتياجاتها.
وتأتي منطقة مكة المكرمة في مقدمة المناطق بعدد الوحدات السكنية تحت الإنشاء حتى الربع الثالث من العام الجاري، بعدد 68.579 وحدة سكنية تليها الرياض بـ 53.171 وحدة سكنية، ومن ثم المنطقة الشرقية بـ 29.436 وحدة سكنية.
وفيما يتعلق بعدد الوحدات السكنية الجديدة المكتملة في المناطق للربع الثالث من 2019، فتأتي أيضاً منطقة مكة المكرمة في المقدمة بعدد 70.409 وحدة سكنية، تليها الرياض بـ 51.981 وحدة سكنية، كما تأتي المنطقة الشرقية ثالثة من حيث عدد الوحدات السكنية الجديدة «المكتملة» بـ28.627 وحدة سكنية.
وتأتي مؤشرات بناء المساكن حتى الربع الثالث استناداً على مركز الرصد الإسكاني، الذي أطلقته وزارة الإسكان للعمل على رصد وجمع وتحليل البيانات ذات العلاقة بقطاع الإسكان، إلى جانب إعداد ونشر التقارير الخاصة بالدراسات والأبحاث الإسكانية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وزير العدل لقضاة الاستئناف: وضع معيار زمني للفصل في القضايا واجب وليس خيارًا

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 09 جمادى الاول 1441هـ -06 نوفمبر 2019م
رابط الخبر

«الجزيرة» - المحليات:
أكد معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، أهمية قضاء الاستئناف كونه ضمانة عدلية وأثره الجوهري في تعزيز منظومة القضاء المتخصص وتجويد الأحكام.
وأعلن معاليه خلال اللقاء التعريفي الأول لقضاة الاستئناف بمنطقة الرياض أمس، والذي جاء تحت شعار «قضاء الاستئناف- المفهوم والواقع- المرحلة الانتقالية»، عن توجيهه بتفعيل غرفة العمليات لمحاكم الاستئناف بمركز العمليات العدلي لمتابعة مؤشرات الأداء وإعداد تقارير الإنجاز في محاكم الاستئناف.
ونوّه معاليه بدعم القيادة ممثلة في خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظهما الله-، المستمر والمتواصل للقضاء، الذي يشهد في هذا العهد الزاهر تقدمًا وتطورًا في جميع الخدمات المقدمة للمستفيد العدلي، والذي انعكس -مؤخراً- على نتائج تقرير التنافسية الدولية، ومؤشرات البنك الدولي.
وشدد معالي الدكتور الصمعاني على ضرورة تسبيب الحكم كونه أحد أركانه، ويفضي إلى طمأنينة المتقاضين، وقناعة الأطراف ويحمي الحكم من الطعن ويؤكد سلامته وجودة بنائه.
وأكد ضرورة تحديد معيار زمني للفصل في القضايا وأن ذلك واجب وليس خياراً، موضحاً أن تأخير القضايا لا يعني بالضرورة التجويد، وأن هدفنا هو العدالة الناجزة، مشيراً إلى العمل في المجلس الأعلى للقضاء على إنشاء وحدة دعم القرار ضمن برنامج دعم محاكم الاستئناف، والتي تعنى بمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة وإعداد الدراسات اللازمة.
وأشار معالي الدكتور الصمعاني إلى أهمية دور المكاتب الفنية في المحاكم، في تفريغ القضاة للأحكام، ما ينعكس على تجويدها، وحتى تكون المحاكم نموذجية في جميع الجوانب.
وبيّن أن الوزارة ستقوم بنشر الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف واستكمال العمل على مشاريع المحاكم النموذجية لعموم محاكم الاستئناف.
ولفت معالي وزير العدل النظر، إلى أن العمل جار حالياً على نظام إلكتروني بالكامل لمحاكم الاستئناف، يسهم في سرعة الأداء، وتيسير الإجراءات وتوحيدها، ما ينعكس بشكل إيجابي على العمل، مشيراً إلى استقصاء الوزارة خلال جولة لها على محاكم الاستئناف آراء القضاة، والوقوف على العقبات، وأخذ الملاحظات لتطوير العمل وتحقيق أعلى متطلبات الجودة.

.

ثمنت حرص الأطراف اليمنية على إعلاء مصلحة البلاد وتحقيق تطلعات الشعب..
المملكة: «اتفاق الرياض» خطوة مهمة في إنهاء الأزمة اليمنية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 09 جمادى الاول 1441هـ -06 نوفمبر 2019م
رابط الخبر

رحّب مصدر مسؤول بوزارة الخارجية باتفاق الرياض الذي جرى التوقيع عليه اليوم في ظل التوجيهات الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وبرعاية من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ـ حفظهما الله ـ، بين الحكومة اليمنية الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، في العاصمة الرياض.

وثمّن المصدر، حرص الأطراف اليمنية على إعلاء مصلحة اليمن وتحقيق تطلعات شعبه الشقيق في إعادة الأمن والاستقرار، عادًا الاتفاق خطوةً مهمة في سبيل بلوغ الحل السياسي وإنهاء الأزمة اليمنية.

وختم المصدر تصريحه بالتأكيد على مواصلة المملكة كافة الجهود لدعم الجمهورية اليمنية الشقيقة بما يحقق أمنها واستقرارها وازدهارها.

أولويات ما قبل النظام الجديد للجامعات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 09 جمادى الاول 1441هـ -06 نوفمبر 2019م
رابط الخبر

عبلة مرشد

منذ أكثر من عام تم طرح النظام الجديد للجامعات كمقترح، قبل إقراره كنظام معتمد للجامعات، وذلك للاستفادة مما يطرح حوله من نقاش علمي جاد ورؤى مختلفة لجوانب متعددة من مضمونه، في ضوء تقييم الواقع الحالي للجامعات، وما يجري في أروقتها وما تفرزه مخرجاتها العلمية من كفاءات، وما يقدمه منسوبوها من مشاركات علمية ومستوى جودة في الأداء الأكاديمي وغيره، وذلك علاوة على طرحه في مجلس الشورى الذي أبدى ملاحظاته حوله، لما تضمنه من تغييرات هيكلية مهمة في النظام المؤسسي، وما يتعلق به من الأخذ باستقلالية الجامعات أسوة بدول العالم المتقدم، والتوجه

نحو الاعتماد على توفير مداخيل مالية استثمارية ووقفية للجامعات، لتكون الممول الأساسي لميزانية الجامعات، إلى جانب ما تتلقاه من دعم من ميزانية الدولة.

في إطار ما نلمسه من إشكالات إدارية ومؤسسية وأكاديمية في جامعاتنا وبمستويات مختلفة، وفي ظل ما تنشره مراكز التقييم العالمية عن مستوى أداء جامعاتنا، بناء على ما تعتمد عليه تلك المراكز من مؤشرات ومعايير دولية، وفي معترك ما نشهده من اختلالات وإخفاقات في السياسات التعليمية ومخرجاتها بصفة العموم، وفي ضوء ما نسمعه ونشاهده من تغييرات مفاجئة في قراراتنا التعليمية ما بين آونة وأخرى، السؤال المطروح، ما الإستراتيجية المستهدفة من سياسة التعليم عندنا؟ ما أهدافه؟ ما فلسفته؟ ما النموذج الذي نسعى إلى تحقيقه وبلورته كنموذج وطني؟ وما التجربة العلمية الدولية التي استحقت أن تكون نمطا أو مثالا يُحتذي به أو يُستفاد من تجربته؟ أم أننا في منأى عن ذلك كله، ولنا حقل تجاربنا الخاصة التي نبني عليها سياساتنا التعليمية، ولذلك هي متغيرة ما بين عهد وزاري وآخر، لتُبنى سياساته ومحتواه بناء على رؤى فريق عمل يعاصر العهد الجديد!

يتمتع كثير من الجامعات العالمية المعروفة بالاستقلالية المؤسسية والمالية والإدارية، ولها نظام جامعي معروف ومدون وموثق بتفاصيله المهنية والأكاديمية والمالية والإدارية، بما يكفل نظاما مؤسسيا ثابتا يخدم تطلعات الجامعة وأهدافها لسنوات، ويستند على إستراتيجية علمية ومؤسسية تنظم عملية الأداء في كافة مضمونه وتعمل على تطويره ما بين حين وآخر، وتحتكم لقانون حوكمة ومساءلة يشمل الجميع تحت مظلته، حتى لا تكون هناك اختلالات أو تجاوزات في الأداء بمجمله.

عندما شرعنا في الأخذ بمبدأ استقلالية الجامعات، وأخذنا بالمناداة لذلك، بحجة أن ارتباط الجامعات بجهة مؤسسية عليا يعيق من تطورها، ويخضعها للبيروقراطية التي تحد من إمكاناتها وصلاحياتها في الأخذ ببعض القرارات التي تعتبر شأنا داخليا، وإن إدارة الجامعات أكثر قربا من واقعها وإشكالاتها، وهي المؤهلة أكثر من غيرها في معالجة تحدياتها وإصدار قراراتها، السؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم نأخذ النموذج الغربي ونطبقه بحذافيره، بجميع مضامينه وآلياته المؤسسية المنفذة، وبما تستند إليه من مقومات ومعايير تؤهلها للاستقلالية؟ لماذا نكتفي بأخذ الشعارات والعناوين البراقة دون المحتوى الأهم؟ إلى متى نستمر نجري خلف مصالحنا الخاصة وتطلعاتنا الإدارية في الاستحواذ على المناصب وغيرها، ونهمل المصلحة الوطنية العليا؟ إلى متى تحكمنا الأهواء والعلاقات والمصالح الذاتية بعيدا عن الجوهر؟ إلى متى نتمسك بالقشور ونتجاهل اللُّب؟ أما آن لهذا الليل أن ينجلي؟! ألا نشاهد دول العالم المتقدم حولنا، تتنافس في السباق العالمي نحو الإنجاز العلمي؟

فعلى الرغم من أن الدولة تنفق المليارات من الأموال لخدمة التعليم وتطويره، وتضع الخطوط العريضة والإستراتيجية الشاملة للتنمية، وتبني الرؤى البعيدة المدى وفق خطط تنموية متوالية، لقياس الإنجاز في مختلف القطاعات، وتقدم العديد من المبادرات التنموية المختلفة، وتطرح برامج التحول الوطني المتعددة، وتهتم بمتابعة تنفيذها في مختلف القطاعات المعنية، لترجمة رؤيتنا إلى برنامج وطني نلمس منجزاته ونشهد مخرجاته بأيْدٍ وطنية، تشارك في بناء الصرح الوطني، إلا أنه تظل مسؤولية إدارة القطاعات المختلفة في الدولة، في عُهدة مسؤولي القطاع ذاته، ليضعوا خططهم الإستراتيجية المناسبة للتنفيذ، بما يخدم تحقيق تطلعات القطاع الذي يتحملون مسؤوليته، وينفذون ما يتضمنه مشروعه من مواد ومنهجية وخطط تستند لميثاق مدروس، شارك في بنائه مجموعة من نخبة المتخصصين، ووضع خطة عمله ثلة من الخبراء في المجال، للمساهمة في تحقيق تطلعات الوطن، وذلك في إطار خطة إستراتيجية شاملة تستهدفها الدولة من قطاعاتها المختلفة، وبذلك تعمل كافة القطاعات كمنظومة متكاملة لتحقيق الرؤية.

وعليه فإنه كان من الأفضل لوزارة التعليم، قبل أن تسعى إلى طرح النظام الجديد للجامعات للتنفيذ، أن تسعى بداية إلى إصلاح النظام الداخلي للجامعات في مضمونه القائم، وتعمل على تنقيته من شوائبه وتجاوزاته، من خلال حوكمته ومساءلته في جميع مسؤولياته، بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ونخبة من المتخصصين علميا وتربويا وإداريا، لضبط الأداء في الجامعات وفق معايير دولية ومؤسسية عالية المستوى، تضمن تصحيح مسارها المستقبلي، قبل أن تستقل وهي على عهدها المعروف والذي لم يؤهلها، إلاّ لدرجات متأخرة في السباق العالمي نحو التميز الأكاديمي.

مما لا شك فيه أن إصلاح النظام المؤسسي والأكاديمي للجامعات وضبطه يعتبر من الأولويات التي كان لا بد من الأخذ بها قبل تنفيذ النظام الجديد للجامعات، حتى وإن اقتصر تنفيذه مبدئيا على ثلاث جامعات، لأن ما فاتنا من السنوات يكفي لأن نتعلم منه، بأن سياسة التعليم ليست حقل تجارب مفتوحا، وأن التجارب مكانها المعامل الخاصة بها وليس الوطن ومؤسساته، وأننا لا نعيش في كوكب منعزل، وأنه بإمكاننا اختزال السنوات والتجارب الارتجالية بالاستفادة من تجارب من سبقنا في الميدان من المتميزين، وستثبت الأيام أن النظام الجديد لن يصلح مؤسسات قائمة باختلالات سابقة متأصلة، وأنه لن يعالج تحديات متجذرة، فهل يُصلح العطار ما أفسده الدهر؟!

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المساءلة وحوكمة القطاع العام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 09 جمادى الاول 1441هـ -06 نوفمبر 2019م
رابط الخبر

د. عامر بن محمد الحسيني

عند الحديث عن "حوكمة القطاع العام public sector governance" يجب إيضاح مكونات ودعائم نظام الحوكمة الفعال. المساءلة Accountability تعد إحدى أهم ركائز الحوكمة في القطاع العام. وترتبط المساءلة بكثير من المصطلحات والمفاهيم التي تعزز دورها وتسهم في تحقيق مستوى عال من الحوكمة، ينتج عنها الشفافية Transparency التي تعد أحد أهم متطلبات الحوكمة. تعرف المساءلة بأنها عملية الإبلاغ عن مسؤولية الإجراءات المتخذة بموجب علاقة سلطة بين الأطراف المعنية، كما تعرف بأنها التزام بإعطاء تفسيرات وحقائق عن الإجراءات التي تمت أو لم تتم. وتنشأ علاقة المساءلة وفق عقد يجمع أطرافا تحدد فيها هوية المسؤول، ودوره، ومسؤوليته تجاه من، وكيف يمكن إتمام هذه المسؤولية.

في القطاع العام تعرف المساءلة بأنها "الطلب بأن يفسر أصحاب القرار على الموارد تبرير قراراتهم"، وهذا يحدد من خلال الالتزام بمهام وصلاحيات العمل الموكل إليهم، والالتزام بالأنظمة والتشريعات التي تحكم عملهم. وفي حال وجود حاجة إلى تجاوز هذه الأنظمة فيكون اتخاذ القرار في هذه المرحلة من صلاحية أصحاب السلطة الأعلى الذين يحق لهم مساءلة من هم أدنى منهم في المستوى الإداري.

تتضمن المبادئ والمفاهيم لمساءلة القطاع العام الشفافية والعدالة والنزاهة والثقة. ومن أجل تطبيق المساءلة بطريقة فعالة يجب ضمان ألا تتجاوز سلطات المساءلة سلطات الوظيفة العامة أو تعيق عملها. ومن أجل تفعيل دور المساءلة كإحدى أدوات تفعيل الحوكمة في القطاع العام يجب تحديث آليات عمل الجهات ذات العلاقة وضمان عدم هدر الموارد من خلال تحديث أدوار الجهات وضمان محفزات المساءلة من خلال الشفافية والعدالة والنزاهة.

إن إعادة رسم خريطة الجهات ذات العلاقة في تطبيق ومتابعة الحوكمة في القطاع العام يجب أن تتم من خلال مشروع وطني يحدد الأنظمة ذات العلاقة ويسهم في تحديث إجراءاتها وضمان تحقيق مستويات العدالة ليتحقق الهدف العام من تفعيل الحوكمة في القطاع العام.

تتضمن المساءلة أيضا؛ أربع مهام يجب أن تتحقق وهي: توفير الرقابة العامة، الحفاظ على الشرعية وتعزيزها، تعزيز حوكمة الجهات، وتحسين أداء تلك الجهات. فالمساءلة جزء مهم في تحقيق الحوكمة في القطاع العام، ويجب أن تسهم في تعزيز دور الحوكمة وتفعيله.

فنيا ترتبط المساءلة بجهات مختلفة تسمى "وكالات التحقيق" تتكامل في أدوارها من أجل تحقيق العدالة. وترتبط بنظام قضائي مستقل يضمن عدالة التطبيق والحماية لجميع الأطراف. مؤشرات قياس الحوكمة في القطاع العام دوليا تتضمن مؤشر البنك الدولي ومؤشر الحوكمة Governance الصادر ضمن مؤشر الازدهار من معهد ليجاتوم البريطاني، وجميعها تفرد المساءلة بمحاور خاصة للقياس كونها لب نظام الحوكمة الفعال في القطاع العام، والمحرك الرئيس للتطبيق المثمر في القطاعات كافة.

كاريكاتير

	الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية **المصدر: جريدة الاقتصادية** **الاربعاء 09 جمادى الاول 1441هـ -06 نوفمبر 2019م** **رابط الصورة**
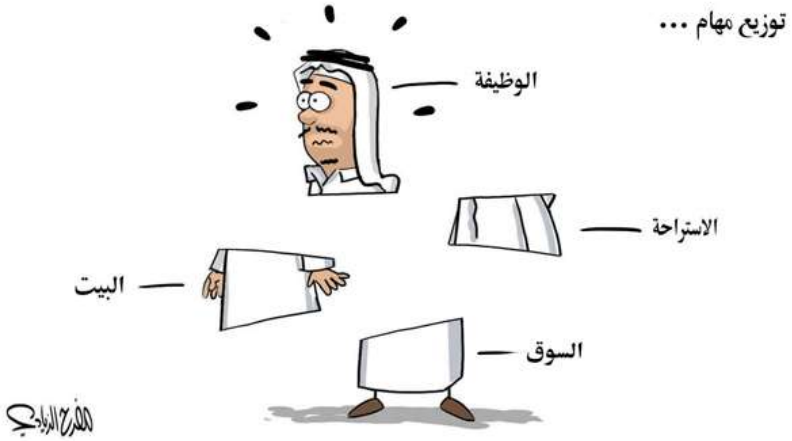	الجزيرة .com **المصدر: جريدة الجزيرة** **الاربعاء 09 جمادى الاول 1441هـ -06 نوفمبر 2019م** http://www.al-jazirah.com/2019/20191106/cr5.htm